ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

13 فبراير 2024

توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصاد الشرق الاوسط وشمال إفريقيا 2024

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

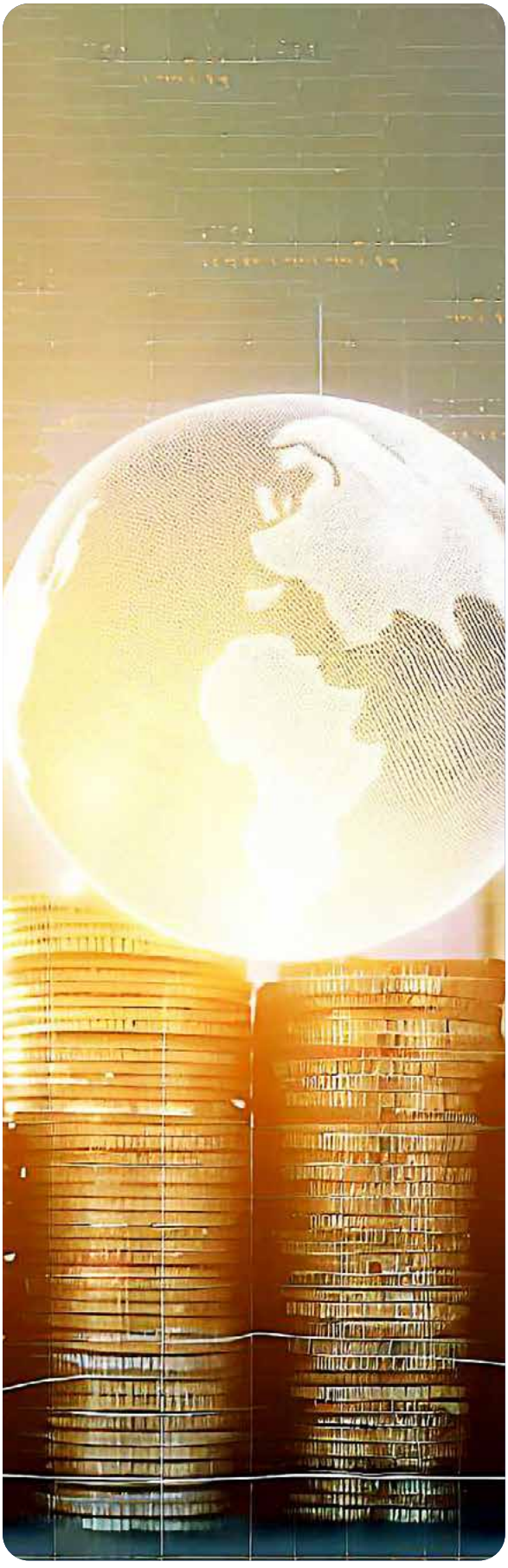

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

17 معلومة مصورة

18 مقالات تحليلية

تقديم

تُبشر الأخبار الإيجابية بمستقبلٍ مُشرق للاقتصاد المصري، ففي ظل التحديات العالمية الراهنة، تُواصل مصر تحقيق إنجازاتٍ تُنعش آمال المواطنين في حياةٍ أفضل. ففي المقدمة نقدم أهم الأخبار المحلية، إذ يُواصل التضخم بمدن مصر التباطؤ للشهر الرابع على التوالي. وفي خطوة هامة لدعم الطبقات الفقيرة، ترفع مصر الحد الأدنى للأجور 50% ليصل إلى 6 آلاف جنيه. وعلى صعيد الإقليمي والعالمي، تُحيي توترات البحر الأحمر خط التجارة الرابط بين مصر والأردن والعراق، مع خفض وكالة «موديز» تصنيف إصدارات حكومة إسرائيل بالعملتين المحلية والأجنبية إلى «A2» من»A1». وتُقدم نشرة هذا الأسبوع تحليلًا مُعمّقًا لأهم الأخبار الاقتصادية في مصر والعالم، بالإضافة إلى مقالات تحليلية عن خطة ترشيد الإنفاق الاستثماري لدى الحكومة المصرية واتجاهات سوق الذهب عالميًا. وتُقدم لكم إنفوجراف يوضح حزمة الحماية الاجتماعية التي قدمتها الحكومة المصرية للمواطنين.

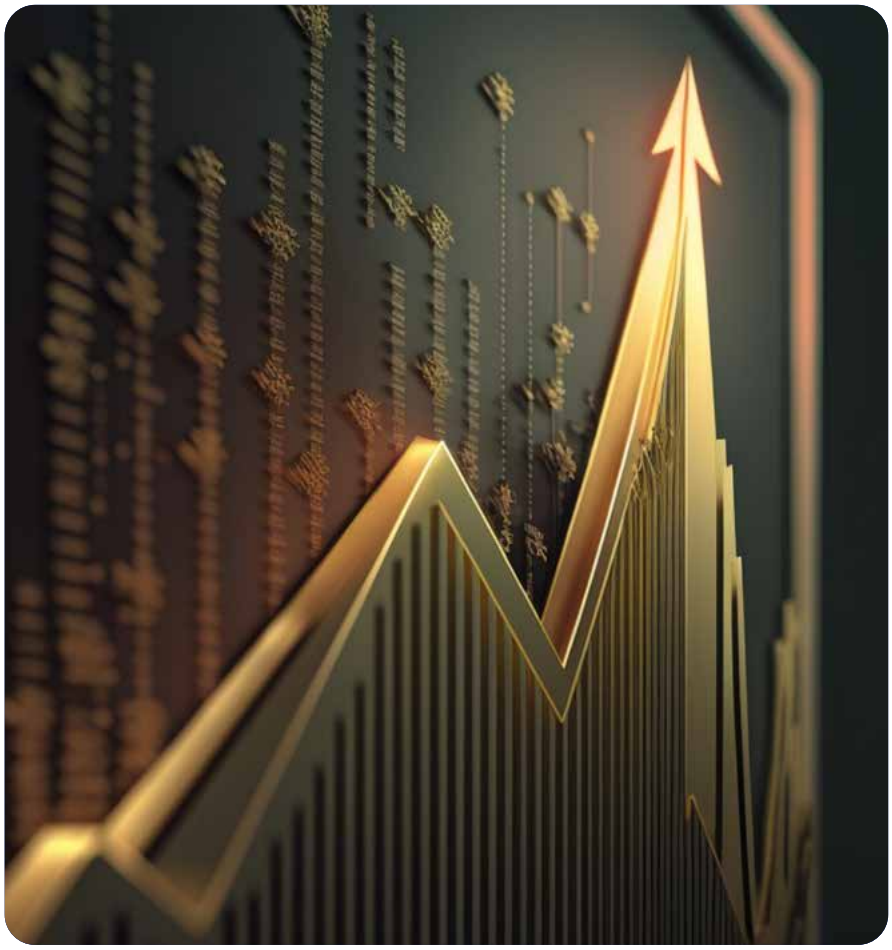

أبرز قضايا الأسبوع

تتوالى الأخبار الإيجابية على الساحة الاقتصادية المصرية، لتُنعش آمال المواطنين في ظل التحديات العالمية الراهنة. ففي مقدمة هذه الأخبار، يواصل التضخم بمدن مصر التباطؤ، وفي خطوة هامة لدعم الطبقات الفقيرة، ترفع مصر الحد الأدنى للأجور 50%. وفي التقارير الدولية، تُشير توقعات مورغان ستانلي إلى اقتراب مصر من الحصول على قرض صندوق النقد الدولي، مما يُعزّز من احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية ويُساعد في تمويل مشاريع التنمية. وعلى صعيد التجارة، تُحيي توترات البحر الأحمر خط التجارة الرابط بين مصر والأردن والعراق، مما يُتيح فرصًا جديدة لتنمية التجارة والاستثمار بين الدول العربية. نُتابع معكم في نشرة اليوم تفاصيل هذه الأخبار وتحليلها، ونُناقش أيضًا أهم التطورات الاقتصادية في مصر والعالم.

أحداث محلية

المؤشرات الكلية

- **التضخم بمدن مصر يواصل التباطؤ في يناير 2024 للشهر الرابع**

واصل التضخم في مدن مصر التباطؤ في يناير 2024 ويعد ذلك هو التباطؤ الرابع على التوالي، رغم استمرار ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ونقص بعضها مع نقص العملة الصعبة اللازمة للاستيراد، والتراجع في نمو أسعار المستهلكين خلال شهر يناير 2024، إذ كان مدعومًا بتغير سنة الأساس. وبحسب بيان الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصاء، تراجعت أسعار المستهلكين في مصر إلى 29.8% خلال يناير 2024 على أساس سنوي، مقابل 33.7% في ديسمبر 2023، أما على أساس شهري، فقد زادت وتيرة التضخم إلى 1.6% من 1.4% في ديسمبر2023.

مؤشرات قطاعية

- **شركات أعلاف مصرية تبيع منتجاتها المحلية بالدولار**

لجأت كبرى شركات الأعلاف العاملة في مصر إلى بيع الذرة وفول الصويا للتجار والموزعين بالدولار، وسط الارتفاع المتتالي بأسعار الأعلاف في السوق المحلية. يأتي ذلك في وقت تشهد فيه أسعار الأعلاف ارتفاعًا قياسيًا نتيجة زيادة الطلب وقلة المعروض، حيث قفزت أسعار الذرة بنحو 48% خلال شهر يناير الماضي إلى 20 ألف جنيه مقابل 13.5 ألف للطن في ديسمبر 2023.

السياسات المالية

- **«جولدمان»: احتياجات مصر التمويلية تبلغ 25 مليار دولار خلال 4 سنوات**

توقع بنك «جولدمان ساكس» أن تبلغ احتياجات مصر التمويلية خلال السنوات الأربع المقبلة (2024-2028) إجمالي 25 مليار دولار، في ظل سيناريو أساسي يفترض إبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي خلال الأسابيع المقبلة، ونجاح السلطات المحلية في تنفيذ هذا الاتفاق، وفق ما نشرته «بلومبرج». وصرح فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي لدى «جولدمان»، بأن هذه الاحتياجات تتضمن فجوة تمويل خارجي تراكمية تقارب 8 مليارات دولار على مدى الأعوام

الأربعة المقبلة، ويتُوقع أن تبلغ هذه الفجوة التمويلية نحو 4.4 مليارات في 2024، و2.3 مليار دولار في العام المقبل، ومليار دولار في 2026، قبل سدادها بنجاح في 2027.

- **مصر ترفع الحد الأدنى للأجور 50% إلى 6 آلاف جنيه**

أصدر سيادة الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» قرارًا برفع الحد الأدنى للأجور 50% ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، ضمن أكبر حزمة لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين بقيمة 180 مليار جنيه، بحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء. وفي سبتمبر 2023، وجه السيسي الحكومة المصرية بزيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية لموظفي القطاع العام لتصبح 600 جنيه، بدلًا من 300 جنيه، وبزيادة الحد الأدنى للدخل للدرجة السادسة، ليصبح 4 آلاف جنيه، بدلًا من 3500 جنيه. وأفادت وزارة المالية، في بيان بعدها، بأن الزيادات الجديدة في الرواتب والمعاشات وعلاوة الغلاء، ستكلّف الموازنة 60 مليار جنيه سنويًا بدءًا من أكتوبر تاريخ بدء سريان الزيادة. وبذلك تكون تكلفة الزيادتين بالأجور، اللتين لا تفصل بينهما سوى 6 أشهر، حوالي 240 مليار جنيه.

- **تفاقم العجز الكلي بميزانية مصر إلى 5.7% خلال أول 7 أشهر**

تفاقم العجز الكلي بميزانية مصر خلال الشهور السبعة الأولى من العام المالي 2024 إلى 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية يناير 2024 مقابل 4.37% قبل عام، بحسب محمد معيط وزير المالية المصري. وقال معيط في المؤتمر السنوي للضرائب، الذي تنظمه شركة «برايس ووتر هاوس» بالقاهرة، إن الفائض الأولي بلغ 190 مليار جنيه خلال هذه الفترة مقابل 33 مليار جنيه قبل عام. الفائض الأولي هو الفرق بين إيرادات ومصروفات الدولة دون احتساب خدمة الدين. بلغ عجز ميزانية مصر في السنة المالية السابقة 2022-2023 نحو 6% من 6.4% قبل عام. ويتوقع أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان أن يزيد العجز الكلي إلى أكثر من 7% في السنة المالية لعام 2024.

- **مصر ترفع تقديرات سعر برميل النفط في ميزانيتها**

رفعت مصر تقديراتها لسعر برميل النفط في ميزانية السنة المالية 2024 بنحو 6.25% إلى 85 دولارًا، بحسب التقرير نصف السنوي للأداء الاقتصادي. وصرح وزير البترول الأسبق أسامة كمال، بأن هذا التعديل جاء بسبب عدة عوامل، منها الاضطرابات والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة البحر الأحمر، وتأثيراتها على إمدادات الوقود بمنطقة الشرق الأوسط. كما أضاف أن زيادة الطلب في منطقة شرق آسيا وبصفة خاصة الصين وكوريا الجنوبية واليابان والهند، من أبرز عوامل زيادة الأسعار في المرحلة المقبلة، مشيرًا إلى أن التقديرات ببلوغ سعر برميل النفط مستوى 85 دولارًا «منطقية»، منبهًا إلى أن الأسعار «مرشحة للزيادة وسط كل هذه التوترات والتغيرات في المنطقة».

السياسات النقدية

- **البنك المركزي المصري يتخذ خطوات لحل أزمة استيراد الأدوية**

طلب البنك المركزي المصري من البنوك العاملة في البلاد بإجراء حصر فوري لحجم طلبات الاستيراد المعلقة للأدوية والمستلزمات الطبية، خاصة المحتجزة في الموانئ ومنحها الأولوية في عمليات التدبير «فورًا». وعانت سوق الدواء المصرية من زيادات متتالية في أسعار الأدوية خلال السنوات الماضية بسبب نقص المواد الخام اللازمة للإنتاج أو تكدسها بالموانئ لعدم وجود السيولة الدولارية المطلوبة للإفراج عن البضائع.

المعاملات الخارجية

- **مورغان ستانلي: إشارات لاقتراب حصول مصر على قرض صندوق النقد**

يرى «مورغان ستانلي» أن رفع البنك المركزي المصري لسعر الفائدة يوم ا فبراير بمقدار 200 نقطة أساس، يشير إلى قرب التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتوجه نحو سعر صرف مرن للجنيه. أتت الزيادة الأخيرة بأسعار الفائدة وسط مفاوضات كانت قائمة في القاهرة بين فريق صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية وامتدت لأسبوعين قبل الإعلان عن اختتامها، وفي خضم تفشي الضغوط التضخمية على نطاق واسع، رغم الاتجاه الهبوطي للأسعار منذ سبتمبر، فإن التأثير الناجم عن عدم اليقين الجيوسياسي واضطرابات الشحن عبر البحر الأحمر تغذي مخاطر تصاعد توقعات التضخم.

أسواق المال والاستثمار

- **ترقب سعر الصرف يهبط بالأسهم المصرية وسط مبيعات محلية وعربية**

فقدت الأسهم المصرية نحو 52 مليار جنيه من قيمتها السوقية في أول ساعة من تداولات يوم 4 فبراير، لتصل إلى 1.959 تريليون جنيه، وسط ترقب المستثمرين لتحريك وشيك لسعر الصرف رسميًا في البنوك، إلى جانب تراجعه بعض الشيء في السوق الموازية. خسر المؤشر الرئيسي لبورصة مصر 3.5% ليصل إلى 27469 نقطة، وسط مبيعات من قبل العرب ومؤسسات المال المحلية.

- **قطاع الأعمال في مصر يواصل التراجع مع تصاعد ضغوط التضخم**

واصلت الشركات في مصر غير المنتجة للنفط تراجعها، مع استمرار انخفاض حجم المبيعات في ظل تزايد ضغوط الأسعار، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس آند بي غلوبال». وتشير قراءة المؤشر التي هبطت من 48.5 نقطة في ديسمبر 2023 إلى 48.1 نقطة في يناير 2024 إلى تدهور متواضع في أوضاع القطاع، مع ارتفاع أسعار البيع إلى أعلى مستوى خلال عام، إذ أقدمت الشركات على تمرير أسعار مستلزمات الإنتاج المرتفعة إلى العملاء.

- **وزيرة التخطيط: مصر تتلقى العروض النهائية لشراء «وطنية» خلال 48 ساعة**

تقفل مصر باب تلقّي العروض النهائية لشراء أسهم الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية «وطنية» المصرية خلال

48 ساعة، بحسب وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، مما يؤشر إلى قرب الإعلان عن الفائز بالصفقة التي طال انتظارها. وتُعد شركة «وطنية» مملوكة بالكامل لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة، الذي يمتلك في الوقت نفسه 20% من أسهم «طاقة عربية» منذ يوليو الماضي مقابل 1.629 مليار جنيه. وتتنافس شركات «طاقة عربية» و«أدنوك» الإماراتية و«إينوك» الإماراتية و«بترومين» السعودية على الظفر بأسهم «وطنية».

- **نقص العملة الأجنبية في مصر تطال مشاريع البنية التحتية**

طالت أزمة نقص الخامات الناتجة عن نقص الدولار الحاد في مصر، مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والكباري، والتي تعمل البلاد على إنجازها حاليًا. وفي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة المصرية على سرعة تنفيذ المشروعات الكبرى، التي أطلقتها خلال العامين الماضيين، تواجه كبرى شركات المقاولات العاملة بها عدة أزمات أبرزها تداعيات نقص الدولار.

- **أبو ظبي في مفاوضات متقدمة لشراء أرض «رأس الحكمة» في مصر**

تجري أبو ظبي محادثات متقدمة لشراء وتطوير أرض «رأس الحكمة» المتميزة على الساحل الشمالي لمصر، وهي صفقة محتملة بمليارات الدولارات من شأنها أن تعزز اقتصاد الدولة العربية الأكبر من حيث عدد السكان المتأزم، وتساعد في تخفيف أزمة النقد الأجنبي. وقال حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن الحكومة اختارت تحالفًا إماراتيًا للعمل مع شركاء محليين لتطوير منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

أخبار الطاقة

- **3 شركات حكومية مصرية تدرس استيراد 600 ألف طن غاز إيثان سنويًا لرفع طاقتها الإنتاجية**

تدرس 3 شركات حكومية مصرية عاملة في مجال البتروكيماويات، استيراد ما يصل إلى 600 ألف طن من غاز الإيثان سنويًا لزيادة الطاقة الإنتاجية لمصانعها قبل عام 2028. والشركات هي: «سيدي كرير للبتروكيماويات» (سيدبك)، والشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته «إيثيدكو»، والشركة المصرية للغازات الطبيعية «جاسكو». ويعد الهدف من الاستيراد هو الوصول إلى الطاقة القصوى في الإنتاج. وتعمل «سيدي كرير للبتروكيماويات» بنحو 90% من طاقتها الإنتاجية الكلية التي تُقدر بنحو 225 ألف طن من البولي إيثلين، بينما تعمل «إيثيدكو» بنحو 85% من طاقتها الإنتاجية الكلية البالغة نحو 400 ألف طن، وتنتج حاليًا 320 ألف طن.

- **«وثبة» التابعة للقلعة المصرية تسعى لبناء 6 مستودعات للوقود**

طرحت شركة «وثبة» للخدمات البترولية المصرية التابعة لمجموعة «القلعة» للاستثمار المباشر مناقصة لبناء 6 مستودعات لتخزين وتداول وتجارة المواد البترولية في شرق القاهرة بجوار مصفاة «المصرية للتكرير» بتكلفة 60 مليون دولار. يتوزع هيكل ملكية شركة «وثبة» للخدمات البترولية بين مجموعة القلعة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بنسبة 50% لكل طرف.

إقليميًا:

- **توترات البحر الأحمر تحيي خط التجارة الرابط بين مصر والأردن والعراق**

سلطت هجمات جماعة الحوثي على سفن شحن دولية في البحر الأحمر وما تبعها من تهديد لحركة الملاحة في قناة السويس، الضوء على أهمية مشروع الربط التجاري بين مصر والأردن والعراق، بل والحديث عن إضافة مسارات أخرى تربط دول الخليج بمصر. الخط العربي الرابط بين الدول الثلاث، والذي جاء بالتنسيق بين وزارات النقل في كل من مصر والعراق والأردن ومن خلال الشراكة الاستراتيجية بشركة الجسر العربي للملاحة، بدأ تشغيل مرحلته الأولى بداية العام الجاري، بحسب بيان وزارة النقل المصرية.

- **أزمة الشرق الأوسط تدفع جامعة «تكساس إيه آند إم» للخروج من قطر**

تعتزم جامعة «تكساس إيه آند إم» (Texas A&M University System) إغلاق مقرها في قطر، بعد تقييم أُجري نتيجة تصاعد خطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

قالت الجامعة، في بيان لها، بعد تصويت مجلس الأمناء، إنها ستغلق مقرها في قطر بحلول 2028. تعمل «تكساس إيه آند إم» في البلاد منذ 2003، وتعد واحدة من 6 جامعات أمريكية موجودة بالمدينة التعليمية في قطر، منها جامعات «جورج تاون»، و«نورث ويسترن»، و«كارنيغي ميلون».

- **حدة المنافسة واضطرابات البحر الأحمر تثير مخاوف شركات دبي**

أثارت المنافسة في السوق والمخاوف بشأن تأثير تعطل سلاسل التوريد في البحر الأحمر مخاوف القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مما أدى إلى تراجع التفاؤل تجاه النشاط المستقبلي على نحو حاد ووصل إلى أدنى مستوى له في 13 شهرًا، وفق بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر يناير 2024 الصادر عن إس آند بي.

- **أزمة البحر الأحمر تضيف ضغوطًا تضخمية جديدة إلى اقتصاد لبنان**

لم يكن الاقتصاد اللبناني بمنأى عن تداعيات أزمة البحر الأحمر، إذ شهدت أسعار سلع استهلاكية وغذائية ارتفاعًا بنسب تتراوح بين 5 إلى 15% حسبما كشف وزير الاقتصاد أمين سلام، فيما كان تصدير المزروعات من لبنان إلى الدول العربية المتضرر الأكبر. كما أبدى سلام تخوفه من استمرار التوتر في البحر الأحمر لفترة أطول، لافتًا إلى أن البلاد تعمل مع الدول الأوروبية ودول أمريكا الجنوبية والشمالية «لتأمين البضائع والمواد التي قد لا نستطيع استيرادها»، وذلك بسبب رفض بعض الشركات المرور عبر البحر الأحمر، مشيرًا إلى وجود تجاوب لأن السوقَ اللبنانية «صغيرة جدًا».

- **غياب الاكتتابات الكبرى يهبط بقيمة طروحات الشرق الأوسط 51% في 2023**

شهدت أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 48 طرحًا عامًا أوليًا في عام 2023، بحصيلة إجمالية 10.7 مليارات دولار، وساهمت خمس عمليات إدراج، معظمها في قطاعي الطاقة والخدمات اللوجستية، بنسبة 58% من إجمالي عائدات الاكتتاب، وفق «أرنست ويونغ». ومع ذلك، سجلت المنطقة في عام 2023 انخفاضًا بنسبة 6% في عدد الاكتتابات العامة الأولية، وتراجعًا بنسبة 51% في عوائد الاكتتابات على أساس سنوي.

عالميًا:

- **«موديـز» تخفـض تصنيـف إسـرائيل الائتمانـي إلـى «A2» بنظـرة مسـتقبلية سـلبية**

خفضت وكالة «موديز إنفستورز سرفيس» تصنيف إصدارات حكومة إسرائيل بالعملتين المحلية والأجنبية إلى «A2» من «A1»، بنظرة مستقبلية «سلبية»، بعدما كانت وضعت التقييمات قيد المراجعة تمهيدًا لخفض التصنيف. وأرجعت موديز خفض التصنيف الائتماني إلى أن الصراع العسكري المستمر مع حماس وتداعياته وعواقبه الأوسع «تزيد بشكل ملموس المخاطر السياسية على إسرائيل، فضلًا عن إضعاف مؤسساتها التنفيذية والتشريعية وقوتها المالية في المستقبل المنظور».

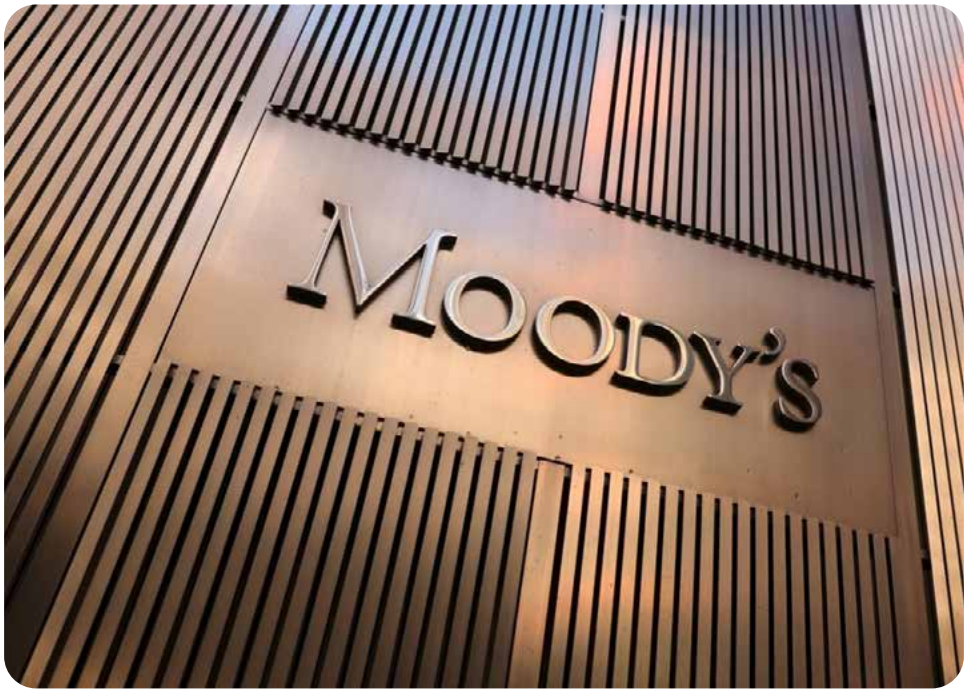

معلومة مصورة

حزمة عاجلة للحماية الاجتماعية

- رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه.
- زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه حسب الدرجة الوظيفية.

- حافز إضافي يبدأ من 500 جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة 50 جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى 900 جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة 37.5 مليار جنيه.
- علاوات دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 10% من الأجر الوظيفي، و15% من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى 150 جنيهًا.

- 15% زيادة في المعاشات لـ13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليون جنيه.
- تخصيص 41 مليار جنيه لمعاشات تكافل وكرامة للعام المالي 2025/2024.

- رفع حد الإعفاء الضريبي لجميع العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه.

مقالات تحليلية

ترشـيد الإنفـاق الاسـتثماري وتحقيـق الأولويـات القوميـة فـي مصـر

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تواجه الحكومات حول العالم تحديات عديدة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه التحديات تأتي ضرورة ترشيد الإنفاق الاستثماري وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة المصرية قرارًا هامًا لترشيد الإنفاق الاستثماري بهدف تعزيز الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام. كما تواجه مصر تحديات اقتصادية تشمل تضخم الدين العام، وعجز الموازنة، وتحديات الاستدامة المالية. لذا، يأتي ترشيد الإنفاق كاستراتيجية لتحقيق التوازن والاستقرار المالي. ويهدف الترشيد إلى تقليل الإنفاق العام، وتحسين إدارة الموارد المالية، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

تحليل الوضع الاقتصادي الحالي في مصر

منـذ عـام 2020 وحتـى نهايـة عـام 2023، تعـرض الاقتصـاد المصـري لسلسـلة مـن الأزمـات العالميـة التـي أثـرت عليـه بشـكل كبيـر، وبـدأت هـذه الأزمـات بانتشـار جائحـة كورونـا وتوقـف السـفر والسـياحة والتجـارة العالميـة. ثـم جـاءت الحـرب الروسـية-الأوكرانيـة فـي أوائـل عـام 2022، والتـي أثـرت علـى سلاسـل الإمـداد والتوريـد للسـلع الأساسـية، خاصـة فـي مجـالات الطاقـة

والغـذاء، وأخيـرًا حدثـت الحـرب فـي غـزة (أكتوبـر 2023) فتأثـر الاقتصـاد المصـري بشـدة جـراء هـذه الأزمـات العالميـة، حيـث تباطـأ معـدل النمـو الاقتصـادي، وأصبحـت الآفـاق المسـتقبلية غيـر واضحـة. ويعـود ذلـك إلـى العولمـة الاقتصاديـة والانفتـاح التجـاري الـذي كان يمارسـه الاقتصـاد المصـري علـى مسـتوى العالـم، وقـد حقـق الاقتصـاد المصـري أعلـى معـدلات النمـو خلال العـام المالـي 2022/2021، وحصـد إشـادات دوليـة مـن المؤسسـات العالميـة. ويُمكـن اسـتعراض أداء أبـرز المؤشـرات الكليـة علـى النحـو التالـي:

1. النمو الاقتصادي:

تراجـع معـدل النمـو العالمـي ليصـل إلـى 2.9% عـام 2024 مقارنـة بنحـو 6.0% عـام 2021 وفقًـا لتقديـرات صنـدوق النقـد الدولـي فـي أكتوبـر 2023، وهـو مـا يمثـل أضعـف أنمـاط النمـو علـى الإطلاق منـذ عـام 2001 باسـتثناء فتـرة الأزمـة الماليـة العالميـة والمرحلـة الحرجـة مـن جائحـة كوفيـد-19. كمـا يشـهد النشـاط الاقتصـادي العالمـي تباطـؤًا واسـعًا فاقـت حدتـه التوقعـات، وعليـه توقعـت وزارة الماليـة المصريـة تحقيـق معـدل نمـو حقيقـي للناتـج المحلـي الإجمالـي يصـل إلـى 3% خلال العـام المالـي الحالـي 2024/2023، مقابـل تقديـرات سـابقة بلغـت 4.1% أثنـاء إعـداد الموازنـة للعـام نفسـه.

2. الاحتياطي النقدي المصري:

شـهد الاحتياطـي النقـدي المصـري ارتفاعًـا فـي صافـي الاحتياطيـات الأجنبيـة إلـى 35.3 مليـار دولار فـي ينايـر 2024 مقابـل 35.2 مليـار دولار ديسـمبر 2023، بارتفـاع قـدره 31 مليـون دولار.

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

3. التضخم:

تباطؤ معدلات التضخم: أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري أن المعدل السنوي للتضخم الأساسي بلغ 29.0% في يناير 2024 مقابل 34.2% في ديسمبر 2023. يمكن فهم معدلات التضخم الحالية من خلال سياسات التسعير التي تعتمدها الشركات والمؤسسات الكبيرة. فعادة ما يقوم التجار بتحديد أسعار منتجاتهم على أساس توقعاتهم لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وليس على أساس السعر الرسمي الذي يتم تحديده من قبل البنك المركزي المصري والبنوك العاملة في السوق المصرية. وبسبب هذه التوجهات، يمكن أن تكون أسعار المنتجات التي يتم تحديدها بواسطة الشركات والمؤسسات الكبيرة أعلى

مـن السـعر المتـداول فـي السـوق الرسـمية. هـذا التفـاوت فـي الأسـعار يعكـس توقعـات التجـار لحركـة سـعر الصـرف فـي المسـتقبل. ومـن المهـم أن نلاحـظ أن سياسـات التسـعير هـذه تؤثـر فـي معـدلات التضخـم، حيـث يمكـن أن يـؤدي ارتفـاع أسـعار المنتجـات إلـى زيـادة التضخـم فـي الاقتصـاد. لذلـك، يجـب متابعـة وتحليـل هـذه التوجهـات وتأثيرهـا علـى الاقتصـاد المصـري.

وعليــه، قامــت الحكومــة بإجــراءات أدت إلــى تراجــع الــدولار فــي السـوق السـوداء خلال الأيـام الأخيـرة ممـا سـاهم فـي انخفـاض أسـعار بعـض السـلع، منهـا حديـد التسـليح، كمـا تراجعـت أسـعار الذهــب، ومــن المؤكــد أنــه ســيكون هنــاك تــوازن فــي الأســواق نتيجــة تلــك الإجــراءات.

4. التجارة الخارجية:

انخفــض العجــز التجــاري بنحــو 12.2 مليــار دولار ليصــل إلــى 31.2 مليــار خلال العــام المالــي 2023/2022 مقابــل 43.4 مليــار دولار فــي العــام الســابق وذلــك نتيجــة للتطــورات التاليــة: انخفــاض الصـادرات السـلعية بنسـبة 9.8% لتصـل إلـى 39.6 مليـار دولار ممـا يعكـس انخفـاض الصـادرات النفطيـة بنسـبة 23.1 إلـى 13.8 مليـار دولار، والصـادرات غيـر النفطيـة بنسـبة 0.5% إلـى 25.8 مليـار دولار، وانخفـاض الـواردات السـلعية بنسـبة 18.9% لتصـل إلـى 70.8 مليـار دولار، وهــو مـا يعكــس انخفـاض الــواردات غيــر النفطيــة بنســبة 22.2% لتصـل إلـى 57.4 مليـار دولار، والـواردات النفطيـة بنسـبة 1% لتصــل إلــى 13.4 مليــار دولار.

مبررات قرار ترشيد الإنفاق الاستثماري

في ظل الأزمات العالمية، تتأثر أنماط الاستهلاك لدى الأفراد والمجتمعات بشكل كبير كما تؤثر الأزمات على أنماط الاستهلاك على المستوى العالمي؛ حيث تؤدي إلى تقليل حركة التجارة العالمية، وزيادة التكلفة والأسعار، ويبحث العديد من الأفراد في هذه الحالات عن بدائل للمنتجات المستوردة، وقد يكونون مستعدين للدفع بالمزيد لشراء المنتجات المحلية كما تؤثر الأزمات أيضًا على تغيير أنماط السياحة والسفر، وبناء على ذلك فإن الأزمات العالمية تؤثر على أنماط الاستهلاك وتغيرها بشكل كبير، وعلى حسب نوعية كل أزمة تتغير معها أنماط الاستهلاك من الأفراد والمجتمعات في محاولة للتكيف معها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد الاستهلاك وتحسين الاستدامة. ويأتي قرار الحكومة المصرية لترشيد الإنفاق الاستثماري كجزء من الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي هذا القرار لعدة أسباب، منها الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات، والتخفيف من العبء المالي على الحكومة، وتحفيز الاستثمارات الخاصة.

تضمن القرار ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة بالدولة والهيئات العامة الاقتصادية، وتأجيل الصرف على الاحتياجات التي لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وتأجيل تنفيذ المشروعات حديثة الإدراج بالخطة (خلال العام السابق أو الجاري)، وذلك بوقف التعاقدات عليها حتى يونيو 2024، وخفض تمويل الخزانة العامة بالخطة الاستثمارية 2024/2023 بنسبة 15% من الاعتمادات المستهدفة ضمن الباب السادس بالموازنة، بالإضافة إلى عدم التعاقد على شراء سيارات الركوب حتى يونيو 2024.

جاء هذا القرار لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين التي تُكلف الدولة أكثر من 529.7 مليار جنيه لبرامج الدعم والحماية الاجتماعية فأصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي حزمة قرارات للحماية الاجتماعية فبراير 2024، لدعم الطبقة محدودة الدخل والمتوسطة تمثلت في زيادة الأجور وتوفير فرص عمل، حيث سيتم رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، وزيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه شهريًا بحسب الدرجة الوظيفية، وإعطاء مزيد من الاهتمام لقطاعي الصحة والتعليم؛ حيث تم تخصيص 15 مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتخصيص 6 مليارات جنيه لتعيين 120 ألفًا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى، كما تمت زيادة قيم المعاشات ضمن الحزمة العاجلة للحماية الاجتماعية، والتي تتضمن إقرار 15% زيادة في المعاشات لـ13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليار جنيه، لتصبح الزيادة 55% خلال عام من قيمة المعاش، بالإضافة إلى رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية 5 مليارات جنيه.

في الختام، من المؤكد أن يحقق ترشيد الإنفاق في مصر عدة تأثيرات إيجابية، حيث يساهم في تحسين الاستقرار المالي وتقليل العجز في الميزانية، بالإضافة إلى توفير مجال لزيادة الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. كما يعزز الثقة في الاقتصاد المصري ويجذب الاستثمارات ويعزز النمو الاقتصادي.

مقالات تحليلية

مستويات قياسية: اتجاهات سوق الذهب العالمية خلال 2023

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في عالمٍ تملؤه التحديات الاقتصادية المتسارعة عامًا تلو الآخر، ومع تصاعد معدلات التضخم والتوترات الجيوسياسية، وتزايد اتجاهات تنويع سلة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية؛ استمرت البنوك المركزية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة في دعم احتياطاتها النقدية عبر زيادة مشترياتها من الذهب.

طلب قياسي على الذهب في عام 2023

استمر الطلب على الذهب في الارتفاع حتى نهاية عام 2023، حيث وصل إجمالي الطلب على الذهب إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 4899 طنًا، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الطلب من قبل البنوك المركزية. وفيما يلي رسم توضيحي للطلب على الذهب منذ عام 2010 وحتى 2023:

الشكل 1- إجمالي الطلب على الذهب (طن)

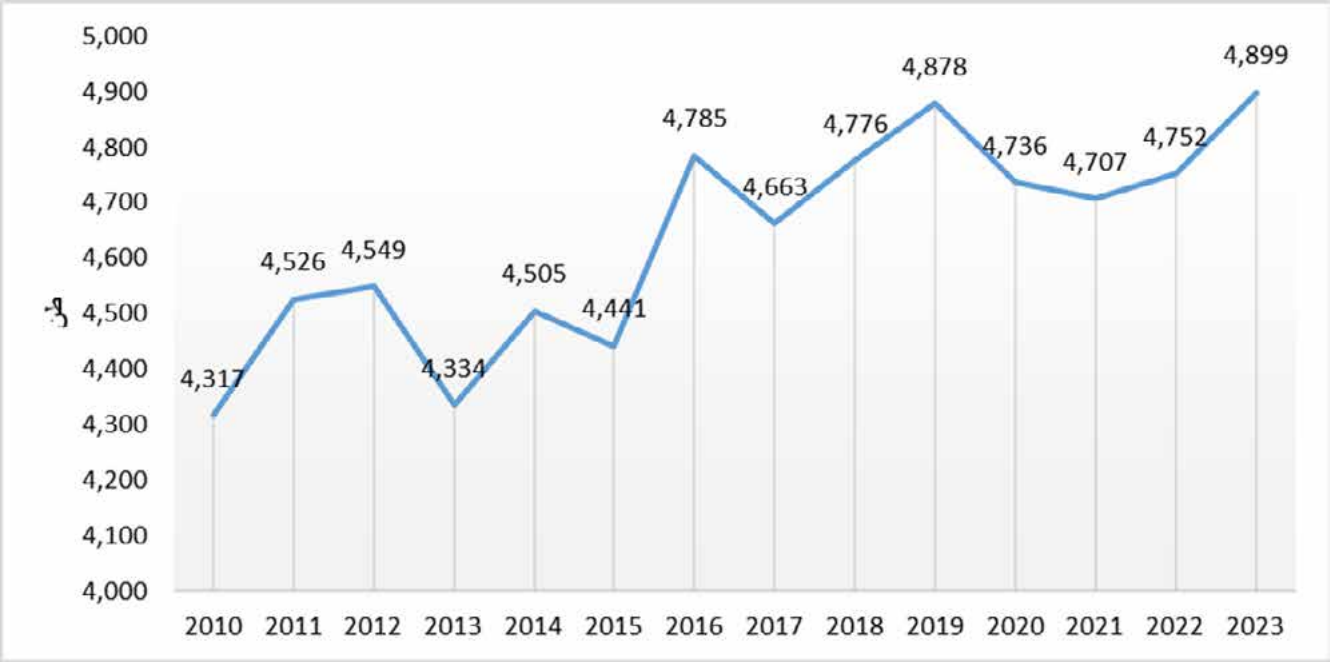

Source: World Gold Council, Gold Demand Trends 2023.

يُبين الرسم أعلاه أن الطلب على الذهب قد ارتفع بنسبة 3.09% على أساس سنوي من 4752 طنًا خلال عام 2022 إلى 4899 طنًا خلال عام 2023، وهو المستوى الأعلى على الإطلاق خلال الفترة محل الدراسة (2010-2023)، وساهم في ارتفاع الطلب عمليات شراء البنوك المركزية من الذهب والتي وصلت إلى 1037 طنًا، وهو مستوى منخفض بشكل طفيف عما سجله في عام 2022، كما يُبين الرسم أدناه:

الشكل 2- طلب البنوك المركزية على الذهب (طن)

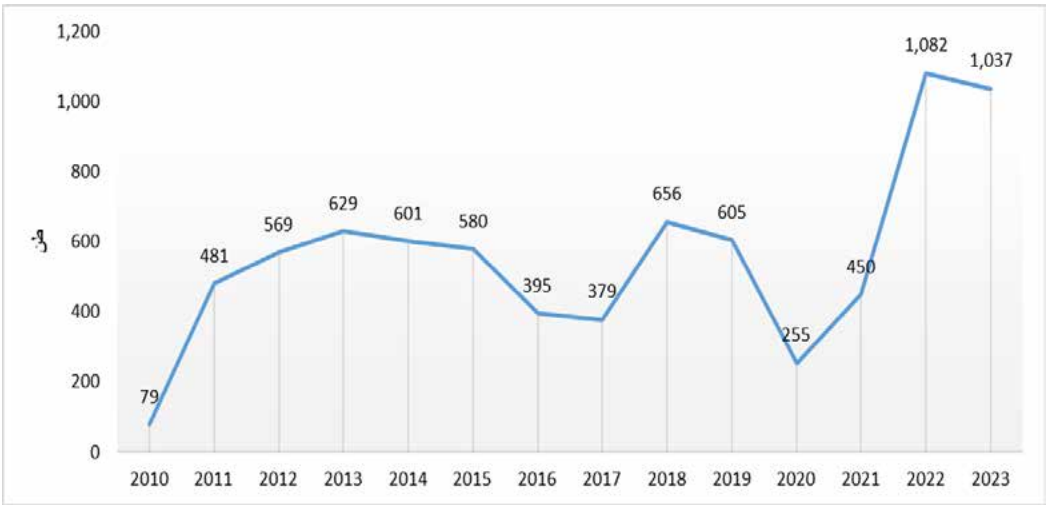

Source: World Gold Council, Gold Demand Trends 2023.

يتبين من الرسم السابق أن مشتريات البنوك المركزية من الذهب تجاوزت مستوى الألف طن للعام الثاني على التوالي بانخفاض طفيف يبلغ 45 طنًا خلال عام 2023، وخلال الربع الرابع وحده بلغ إجمالي طلب البنوك المركزية نحو 229 طنًا، بانخفاض بنسبة 35% على أساس فصلي.

ويعتبر البنك المركزي الصيني أكبر مشترٍ للذهب على مستوى العالم، حيث زادت احتياطاته من الذهب بمقدار 225 طنًا من الذهب على مدار العام 2023. كما واصل البنك المركزي البولندي وتيرة شراء الذهب، مضيفًا 130 طنًا من الذهب خلال الفترة التي تتراوح بين أبريل 2023 ونوفمبر 2023 مما زاد حيازته من الذهب بنسبة 57% إلى 359 طنًا. ومن المرجح أن تواصل البنوك المركزية الشراء بمعدل كبير خلال عام 2024، ليتجاوز المتوسط السنوي قبل عام 2022 البالغ حوالي 500 طن.

وبالتحول صوب الاستثمار السنوي في سبائك الذهب أو العملات المعدنية، يتبين أن الصين قد احتلت المركز الأول عند حوالي 280 طنًا مما يمثل انتعاشة قوية بنسبة 28% مقارنة بعام 2022. وقد تعزز الطلب على مدار العام بأكمله من خلال قفزة بنسبة 35% في الربع الرابع إلى 83 طنًا. في الواقع، كان الطلب في النصف الثاني البالغ 164 طنًا رقمًا قياسيًا للنصف الثاني من العام في الصين.

وبالنسبة لجانب العرض، فقد ارتفع إجمالي المعروض من الذهب في عام 2023 بنسبة 3% على أساس سنوي، حيث ارتفع إنتاج المناجم السنوي بنسبة 1% على أساس سنوي على الرغم من بقائه أقل بقليل من المستوى القياسي المسجل في عام 2018، كما ارتفع عرض الذهب المعاد تدويره للعام بأكمله بنسبة 9% ولكنه لا يزال أقل بحوالي 30% من أعلى مستوى على الإطلاق في عام 2009، على الرغم من متوسط سعر الذهب السنوي القياسي لعام 2023.

وشهدت جنوب أفريقيا ارتفاعًا في الإنتاج السنوي بنحو 14 طنًا أو 15% على أساس سنوي، حيث انتعش الإنتاج بعد الإجراءات الصناعية التي طال أمدها في عام 2022، تليها روسيا التي سجلت زيادة بنحو 6 أطنان أو 2% على أساس سنوي، ومن ثم البرازيل بزيادة قدرها 4 أطنان. في المقابل، شوهد انخفاض في الإنتاج السنوي في السودان بنحو 8 أطنان أو 10% سنويًا بسبب تأثير الصراع الدائر حاليًا على عملية الإنتاج.

مُحفزات مستمرة

تسعى البنوك المركزية حول العالم لزيادة احتياطاتها من الذهب، تحوطًا من التضخم ولدعم اقتصادات بلادها والعملة الوطنية،

وهـو الاتجـاه الـذي عززتـه التغيـرات الاقتصاديـة المتسـارعة والتوتـرات الجيوسياسـية التـي فرضـت مزيـدًا مـن التحديـات. ويُمكـن اسـتعراض أهـم الأسـباب التـي تدفـع البنـوك المركزيـة لزيـادة احتياطاتهـا مـن الذهـب علـى النحـو الآتـي:

- **التخفيــف مــن حــدة التوتــرات الجيوسياســية:** تـدرك جميـع الـدول حـول العالـم تداعيـات اسـتمرار التوتـرات الجيوسياسـية علـى اقتصاداتهـا المحليـة، ولذلـك كانـت بنـوك الأسـواق الناشـئة والبلـدان الناميـة هـي المحـرك الرئيسـي لشـراء الذهـب علـى مـدى السـنوات العديـدة الماضيـة لتعزيـز الاسـتقرار أثنـاء الاضطرابـات الاقتصاديـة، ونظـرًا لكونهـا معرضـة بشـكل أكبـر للمخاطـر الناتجـة عـن التحـولات فـي النظـام الاقتصـادي العالمـي والانقسـام المتزايـد بيـن الولايـات المتحـدة وروسـيا والصيـن. وقـد أضافـت الحـرب فـي غـزة واسـتمرار هجمـات البحـر الأحمـر بعـدًا إضافيًـا للاضطرابـات الجيوسياسـية العالميـة، حيـث ترتـب عليهـا ارتفـاع فـي أسـعار النفـط، ممـا يعنـي موجـة تضخميـة جديـدة وتزايـد احتمـالات اسـتمرار دورة التشـديد النقـدي التـي تتبناهـا البنـوك المركزيـة العالميـة.

- **تنويــع ســلة الاحتياطــي النقــدي:** أدركـت الاقتصـادات الناشـئة والناميـة أهميـة تنويـع سـلع العمـلات الأجنبيـة لـدى بنوكهـا المركزية وتقليـل انكشـافها علـى الـدولار مـن أجـل تعزيـز سـعر صـرف عملاتهـا المحليـة، وقـادت الصيـن هـذا الاتجـاه مدفوعـةً بحاجتهـا المتزايـدة إلى الابتعـاد عـن الاعتمـاد علـى الـدولار الأمريكـي وسـط تصاعـد التوتـرات السياسـية مـع واشـنطن، ولا سـيما فـي ظـل تاريخهـا الطويـل فـي اسـتغلال مكانـة اقتصادهـا المهيمنـة علـى الاقتصـاد العالمـي وحركـة التجـارة والتسـويات الدوليـة عبـر اسـتخدام الـدولار كسـلاح (Dollar Weaponizing) مـن أجـل تحقيـق أهدافهـا الراميـة للضغـط علـى

خصومها وإجبارهم على الرضوخ لرغباتها، من خلال فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والمالية، وهو ما دفع الدول الناشئة ومن بينها الصين للاتجاه لتنويع احتياطاتها النقدية.

- **مواجهة الموجة التضخمية العالمية:** أسفرت الحرب الروسية الأوكرانية عن ارتفاع حاد في معدلات التضخم العالمية نتيجة لاضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد، واضطراب حركة التجارة العالمية، وتسليح السلع الأساسية، وهو ما نتج عنه تراجعات حادة في قيمة العملات المحلية للأسواق الناشئة؛ لذا فإن التضخم المرتفع الذي يبدو من المرجح أن يستمر لفترة أطول قد جعل من الذهب أداة تحوطية جذابة. وفي استطلاع أجراه مجلس الذهب العالمي، تتوقع 42% من البنوك المركزية انخفاض عدد الدولارات الأمريكية المحتفظ بها في الاحتياطي النقدي.

استخلاصًا لما سبق، يتبين أن البنوك المركزية كانت من بين أبرز المشترين للذهب على مدار الأعوام السابقة وخاصة العام الجاري نظرًا للتوترات الجيوسياسية العالمية التي تزيد من ضبابية الآفاق الاقتصادية وترفع من معدلات التضخم مما يبرز المعدن الأصفر كأداة للتحوط من المخاطر والتحولات الاقتصادية العالمية.

مقالات تحليلية

توقعات صندوق النقد الدولي لنمو اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024

محمد صبري

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل تغيرات عالمية متسارعة وتحديات اقتصادية متصاعدة، أصدر صندوق النقد الدولي تقريرًا هامًا بعنوان «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي» في يناير 2024. يهدف هذا التقرير إلى تقييم مسار الاقتصاد الإقليمي، وتحديد التحديات والفرص التي تواجه مختلف الدول في سعيها لتحقيق النمو والازدهار. خاصة بعد نشوب تداعيات الصراع في غزة التي لحقت بجميع دول الشرق الأوسط، ويستعرض التقرير التحديات والمخاطر المتوقعة التي تهدد اقتصادات الدول العربية، وكيفية تحفيز السياسات من أجل دعم الحد من التأثر من التداعيات الاقتصادية.

توقعات نمو المنطقة العربية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الحالي بنسبة 2.9%، منخفضاً عما توقعه الصندوق في أكتوبر2023، على خلفية خفض إنتاج النفط، وتشديد السياسة النقدية، وتداعيات الصراع في غزة التي أثرت على الدول المجاورة وخفضت أحجام العبور في البحر الأحمر بأكثر من 40%. كما يُتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل ارتفاع

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام من أهم التحديات في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. فخلال عام 2024، يُتوقع أن يسجل إجمالي الاحتياجات التمويلية 186 مليار دولار أمريكي (مقابل 156 مليار دولار في عام 2023) وهو ما يمثل ارتفاع قدره 6 نقاط مئوية تقريبا من إيرادات المالية العامة مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر 2023 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وقد شددت «كريستالينا غورغييفا» المدير العام لصندوق النقد الدولي، أنه يجب على دول المنطقة العربية تعزيز قدراتها المالية في مواجهة التحديات الراهنة وتحمّل الصدمات التي قد تنتج عن التحديات العالمية لتصل تداعياتها إلى حد غير اعتيادي يمكن أن تشهده المنطقة خلال الفترة القادمة. وأشارت غورغييفا إلى أن الدول المستوردة للطاقة ستتعرض لضغوط بسبب مستويات احتياجات الديون والاقتراض المرتفعة تاريخياً، ومحدودية الوصول إلى التمويل الخارجي. ومن ناحية أخرى، ألمحت غورغييفا إلى أن بطء النمو خارج قطاع الهيدروكربونات سيكون بمثابة تحدٍّ للدول المصدرة للطاقة، واعتبرت تراجع الطلب على النفط بمثابة رياح معاكسة متزايدة على المدى المتوسط.

ومن الجدير بالذكر، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بنمو الاقتصاد المصري، إذ توقع تحقيق مصر نمواً بمعدل 3% للسنة المالية 2023-2024 التي تنتهي في 30 يونيو المقبل، بما يمثل انخفاض قدره 0.6 نقطة مئوية عن تقرير أكتوبر. ويأتي ذلك بسبب الانخفاض في قطاع السياحة وانخفاض عدد السفن المارة عبر قناة السويس، بالإضافة إلى التداعيات المعاكسة المستمرة لنقص النقد الأجنبي، مما يتسبب في زيادة حالة عدم

اليقين على معنويات المستثمرين وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. كما خفض الصندوق توقعاته لنمو اقتصاد المملكة العربية السعودية هذا العام ليصل إلى معدل 2.7%، مقابل 4% في تقديرات أكتوبر 2023، أي بخفض ملحوظ قدره 1.3 نقطة مئوية.

تداعيات الصراع في غزة

أدى الصراع في غزة إلى تداعيات اقتصادية سلبية على المنطقة العربية، حيث انخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 80%، وتأثرت الدول العربية اجمع بالصراع ومن بينهم مصر التي من المتوقع انخفاض أهم مصدر دولاري لها وهو السياحة، كما أدت الهجمات التي تشنها جماعة الحوثيين على السفن في البحر الأحمر إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري وتقلص أحجام العبور، مما أثر على إيرادات قناة السويس. وتنقسم التداعيات إلى مباشرة وغير مباشرة، ومن أهم التداعيات المباشرة:

- من المتوقع ان تنشأ عن الصراع تدفقات كبيرة من اللاجئين، مما ستكون له تداعيات على المنطقة ككل وأوروبا وغيرها. ويؤدي هذا السيناريو إلى تكاليف إضافية على المالية العامة للبلدان المضيفة على المدي القريب وقد يتسبب في اضطرابات اجتماعية، لا سيما في حالة نمو أعداد اللاجئين المحليين بشكل هائل.

- انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة 44% في يناير 2024 مقارنة بشهر يناير 2023. وانخفاض عدد السفن العابرة من خلال البحر الأحمر بنسبة 40%، حسب صندوق النقد الدولي.

- كما أوقفت أكبر شركات الشحن في العالم -مثل «إيه بي مولر ميرسك» (A.P. Moller- Maersk) و«هاباغ-لويد» (Hapag-Lloyd AG) - مرور سفنها عبر البحر الأحمر، على الرغم من أن سلوك مسار رأس الرجاء الصالح أعلى تكلفة وأطول وقت، مما سيرفع أسعار السلع والبضائع على المستهلكين حال استمرار الرحلات الأطول.

- ومن الممكن أن ترتفع أسعار النفط. وتنتج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 35% من صادرات النفط العالمية و14% من صادرات الغاز. وقد تنشأ عن الارتفاع الكبير والمطول في تكلفة الطاقة، بسبب اضطرابات الشحن.

- قدرت «بلومبرغ إيكونوميكس» في تقريرها أن هذا الاضطراب كلف مصر نحو 150 مليون دولار حتى الآن.

- كما توقعت وكالة «فيتش» انخفاض عائدات مصر من السياحة إلى 11 مليار دولار والعائدات المتحصلة من قناة السويس إلى 7.5 مليار دولار في حال استمرار الصراع.

ومن أهم التداعيات غير المباشرة:

- سيؤدي تشديد الأسواق المالية، وارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي إلى ارتفاع علاوات المخاطر وتسوء أوضاع التمويل الخارجي، مع خروج المزيد من التدفقات الصافية للمحافظ الاستثمارية وتصاعد التداعيات الاقتصادية الشديدة في البلدان المثقلة بالديون.

- يمكن أن تتفاقم التوترات السياسية والاضطرابات الاجتماعية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة. وإلى جانب التداعيات

السلبية على الناتج الإجمالي المحلي، قد يؤدي تصاعد الاضطرابات إلى زيادة الضغوط على أرصدة المالية العامة في ظل الحاجة إلى معالجة أسباب السخط الاجتماعي الأساسية. وقد تدفع الاضطرابات الاجتماعية السلطات إلى إرجاء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما يحد من آفاق النمو على المدى المتوسط.

- ويمكن أن يشهد نشاط الشحن والتجارة الإقليمية تداعيات سلبية. وقد حولت شركات الشحن مسارها بالفعل لتجنب العبور في الشرق الأوسط نتيجة الهجوم بالطائرات دون طيار في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي أدت في النهاية إلى ارتفاع أسعار التأمين عالميًا.

- ارتفاع الضغوط على الجنيه المصري، حيث قفز سعر صرف في العقود الآجلة إلى نحو 63 جنيهاً. حتى بعد انتشار اخبار التوصل لاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي بخصوص التمويل القادم.

تعزيز الأوضاع المالية

في ظلّ التحديات الاقتصادية المُتزايدة، حثّت رئيسة صندوق النقد الدولي، «كريستالينا غورغييفا»، دول المنطقة على اتخاذ خطواتٍ حاسمة لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات، وتحسين أوضاعها المالية. وتضمنت هذه الخطوات:

- تعبئة الإيرادات: دعت غورغييفا دول المنطقة إلى توسيع قدراتها الضريبية لتعزيز مواردها المالية. وشددت على أهمية اعتماد أنظمة ضريبية عادلة تُحافظ على التوازن بين تمويل الخدمات العامة وتحفيز النمو الاقتصادي.

- تنويـع الاقتصـادات: نصحـت «غورغييفـا» دول المنطقـة بتنويـع اقتصاداتهـا بعيـداً عـن الاعتمـاد علـى الهيدروكربونـات، وذلـك لخفـض مخاطـر التغيـرات فـي أسـعار الطاقـة العالميـة. ودعت إلى الاسـتثمار فـي قطاعـاتٍ حيويـةٍ أخـرى مثـل السـياحة والتصنيـع والزراعـة.

- تخفيـض دعـم الطاقـة: أوصـت غورغييفـا بتخفيـض دعـم الطاقـة تدريجيًـا، مـع الأخـذ بعيـن الاعتبـار تأثيـر ذلـك علـى الفئـات الفقيـرة. وأشـارت إلـى أن الإلغـاء التدريجـي لدعـم الطاقة الصريـح قد يؤدي إلـى توفيـر 336 مليـار دولار فـي المنطقـة، أي مـا يعـادل اقتصـاد العـراق وليبيـا مجتمعيـن.

- تحسـين أداء المؤسسـات المملوكـة للدولـة: دعـت غورغييفـا إلـى تحسـين أداء المؤسسـات المملوكـة للدولـة لضمـان فعاليتهـا وكفاءتهـا. وشـددت علـى أهميـة تعزيـز الشـفافية والمسـاءلة في هـذه المؤسسـات.

- السياسـة النقديـة: ينبغـي أن تواصـل السياسـة النقديـة التركيـز علـى ضمـان اسـتقرار الأسـعار. وفـي البلـدان ذات أسـعار الصـرف المرنـة، ينبغـي الاسـتمرار فـي تشـديد السياسـة النقديـة حـال اسـتمرار الضغـوط التضخميـة. ومتـى عـاد التضخـم إلـى مسـتواه المسـتهدف أو اقتـرب منـه، يمكـن النظـر فـي تيسـير السياسـة النقديـة بحـذر عنـد اللزوم.

وتُعـدّ هـذه الإجـراءات ضروريـة لتعزيـز قـدرة دول المنطقـة علـى مواجهـة الصدمـات الاقتصاديـة، وتحقيـق النمـو المسـتدام علـى المـدى الطويـل. وتُشـير دعـوة صنـدوق النقـد الدولـي إلـى أهميـة التعـاون بيـن دول المنطقـة لتبـادل الخبـرات وأفضـل الممارسـات فـي هـذا المجـال.

رؤية صندوق النقد الدولي لاقتصاد المصري

أنهت بعثة صندوق النقد الدولي زيارتها إلى القاهرة مطلع فبراير الماضي وأعلنت رئيسة صندوق النقد الدولي، «كريستالينا غورغييفا»، عن إحراز تقدم في المناقشات مع السلطات المصرية، فيما ستواصل عقد لقاءات افتراضية لتحديد حجم الدعم الإضافي اللازم لسد فجوة التمويل المتزايدة في البلاد. وكانت وكالة «بلومبرغ» تحدثت عن صفقة محتملة، قد تجلب شركاء، وتتجاوز تمويلاتها 10 مليارات دولار. ويعد من أهم النقاط التي أشار إليها صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد المصري هي:

- **زيادة الدعم:** من المتوقع أن يقدم صندوق النقد الدولي لمصر «حجمًا كبيرًا» من الدعم. ويعد فريق الصندوق في المراحل النهائية لإنجاز المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج مصر. إذ من شأن التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي أن يساعد مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية.

- **سعر صرف مرن:** تتفاوض مصر مع صندوق النقد الدولي حول سعر صرف مرن للجنيه المصري. حيث يرى صندوق أن الاستقرار الاقتصادي لن يأتي إلا بتطبيق سعر الصرف المرن. ويزداد الضغط الاقتصادي على مصر بسبب حرب إسرائيل على غزة، مما يتطلب تنفيذ سياسة سعر الصرف المرن بأسرع وقتا.

- **برنامج الطروحات:** يطلب صندوق النقد الدولي من مصر جدولة المشاريع الكبرى قيد الإنجاز وتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية في الوقت المناسب.

- **التضخم:** على صانعي السياسات في مصر التركيز على خفض التضخم. إذ يراقب صندوق النقد الدولي عن كثب التضخم في مصر ويدعو إلى سعر صرف مرن للجنيه.

الخاتمة

يُقدم تقرير صندوق النقد الدولي صورة واضحة للواقع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مُسلطًا الضوء على التحديات التي تواجهها الدول، والفرص المتاحة لتحقيق النمو والازدهار. ويُؤكد التقرير على أهمية تعزيز قدرة الدول على تحمل الصدمات، خاصة في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة. كما يُمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الأوضاع المالية، وتعبئة الإيرادات، وتنويع اقتصادات الدول، وتخفيض دعم الطاقة، وتحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة. ومن ناحية أخرى، يُشير التقرير إلى أهمية الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة الصريح، حيث يُمكن أن يُوفر 336 مليار دولار في المنطقة. كما يُمكن استخدام هذه الأموال في تمويل مشاريع التنمية، وتحسين الخدمات العامة، وخلق فرص عمل جديدة. وختامًا، يُقدم تقرير صندوق النقد الدولي خارطة طريق للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق النمو والازدهار. وتُؤكد هذه الخارطة على أهمية العمل الجاد، والتعاون الدولي، والابتكار، والتكيف مع التغيرات العالمية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg